2018 - 2020

واقع المزارعين الفلسطينيين

في المناطق مقيدة الوصول (براً)

مركز الميزان لحقوق الإنسان
Al Mezan Center for Human Rights

فهرس المحتويات

مقدمة: 3
نظرة عامة حول المناطق مقيدة الوصول برا: 4
الانتهاكات الإسرائيلية ضد المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول: 6
استخدام القوة المفرطة والمميتة: 6
التوغلات والغارات: 7
الرش الجوي للمواد الكيميائية: 9
فتح سدود مياه الأمطار: 11
الانتهاكات ضد المزارعات الفلسطينيات: 12
أرقام واحصائيات حول الانتهاكات ضد المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول: 12
تداعيات الانتهاكات على القطاع الزراعي: 14
آثار جائحة كورونا على القطاع الزراعي: 15
الخاتمة: 17
التوصيات: 18

مقدمة:

يعاني المزارعون الفلسطينيون، الذين يعملون في الأراضي الزراعية القريبة من السياج الفاصل في قطاع غزة، من هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة على مدار العقدين الماضيين، ويتعرض المزارعون خلالها إلى خطر القتل أو الإصابة، فضلاً عن تكبدهم خسائر مادية كبيرة عند استهداف أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم.

وتشير المعلومات التي يقدمها مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن قوات الاحتلال الإسرائيلية بدأت بفرض قيود على سكان المناطق المحاذية للسياج الفاصل منذ بداية انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000[1]. وبدأت بفرض مناطق كشريط أمني في ديسمبر 2004م[2]، وشددت القيود المفروضة على سكان هذه المناطق في سبتمبر 2005م عندما بدأت قوات الاحتلال بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة.

وتعتبر المناطق العازلة التي تحاول قوات الاحتلال فرضها كأمر واقع، براً وبحراً، والمعروفة "بالمناطق مقيدة الوصول"، مناطق عسكرية محظورة على الفلسطينيين، وتفرضها باستخدام جميع أنواع الأسلحة والذخيرة لاستهداف المدنيين وممتلكاتهم. بالإضافة إلى الهجمات المتكررة التي تستهدفهم بشكل مباشر. ويواجه المزارعون الفلسطينيون العاملون في المناطق مقيدة الوصول غارات متواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتدمير مستمر لأراضيهم الزراعية من خلال التجريف والتسوية المستمرة، والرش الدوري بالمواد الكيميائية، وفتح سدود مياه الأمطار موسمياً[3]

وبسبب هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ حُرم المزارعون الفلسطينيون من الوصول بحرّية إلى أراضيهم وزراعتها والحصول على مصدر دخل ثابت. وكبّدت القيود المفروضة المزارعين الفلسطينيين خسائر كبيرة؛ أدت إلى تراجع حاد في الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. إن استمرار هذه الأوضاع يقوّض مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل كبير، من بينها الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في التنمية، والحق في الوصول للموارد الطبيعية، والحق في العمل.

الجدير بالذكر أن الهجمات التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية، تُشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية، وتستمر

---

[1] مركز الميزان لحقوق الإنسان ورقة حقائق حول "المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة: المنطقة العازلة البرية". 27 مايو 2012، لمزيد من التفاصيل: http://mezan.org/uploads/files/14229.pdf

[2] مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان الاحتلال ينتهك كل القواعد ومعاناة المدنيين تستمر وتتصاعد (تقرير حقوقي توثيقي يتناول المناطق الحدودية في قطاع غزة، ويوضح معاناة السكان المدنيين من بعد الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات القطاع). 2009/1/30، لمزيد من التفاصيل: http://www.mezan.org/post/10006

3 ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتراف أنها تفتح سدوداً أو حواجز مائية، بالرغم من متابعة المركز التي تؤكد أن الاندفاع الكاسح والمفاجئ للمياه لا يمكن أن يكون انسياب طبيعي.

الانتهاكات بالرغم من أن إسرائيل قوة احتلال ملزمة باحترام القوانين التي بموجبها تُفرض حماية للسكان المدنيين، خاصة وأن هذه الهجمات يتخللها استخدام مفرط للقوة المميتة وتدمير منظم للممتلكات المدنية وتقييد مستمر لحرية الحركة.

يقدم التقرير معلومات وتحليلاً عن أوضاع المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول، ويركز بالأخص على الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال بحقهم، مدعماً بالأرقام والاحصاءات والافادات التي جمعها باحثو مركز الميزان من خلال المقابلات مع الضحايا، والدراسات والتقارير المنشورة، ويغطي الفترة الممتدة ما بين الأعوام (2018-2020).

نظرة عامة حول المناطق مقيدة الوصول برا:

يبلغ طول قطاع غزة (45) كيلومترا وعرضه يتراوح بين (6-12) كيلومترا، وتبلغ مساحته الكلية حوالي (365 كم2)، وينقسم إلى خمس محافظات: شمال غزة، غزة، المحافظة الوسطى، خانيونس، ورفح. ويمتد السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل على طول السياج الفاصل شرق وشمال المحافظات الخمس.

ظهرت المناطق مقيدة الوصول بعد تنفيذ قوات الاحتلال خطة الفصل أحادي الجانب مع قطاع غزة، بتاريخ 2005/09/12م، وإعادة انتشار قواتها حول قطاع غزة. وتكرست المناطق مقيدة الوصول بصورة فعلية بتاريخ 2004/12/28م بعد إلقائها منشورات من الطائرات ترسم فيها المنطقة على امتداد السياج الفاصل في المناطق الشرقية والشمالية لقطاع غزة، وحذرت فيها المواطنين الفلسطينيين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة (300) متر[4]، وهددت بأن كل من يقترب من السياج يعرض حياته للخطر، ودعمت الرسالة بخارطة توضح المنطقة المحظورة على الفلسطينيين على امتداد السياج الفاصل شرق وشمال القطاع [(5)]

وتمتد المنطقة العازلة على طول (62) كم، بدءاً من السياج الفاصل الواقع في المنطقة الشمالية الغربية لبلدة بيت لاهيا، ثم قرية أم النصر (البدوية)، وبيت حانون، ثم تلتف إلى شرقي القطاع، من شرق بيت حانون ثم تأتي الأجزاء الشرقية من جباليا ومحافظة غزة، مروراً بقرية وادي غزة (جحر الديك)، ثم تمر المنطقة بخمس تجمعات سكنية شرق المحافظة الوسطى وهي: مخيم البريج، مخيم المغازي، قرية المصدر، ومدينة دير البلح، وأخيراً وادي السلقا، ثم تمر بعد ذلك بستة تجمعات سكنية أخرى شرق محافظة خان يونس وهي: القرارة وبني سهيلا، وخزاعة، وعبسان الكبيرة، وعبسان الجديدة، وأخيراً الفخاري، وتنتهي المناطق العازلة عند بلدة الشوكة شرق محافظة رفح. (أنظر الشكل 1)

وعمدت قوات الاحتلال إلى فرض المنطقة مقيدة الوصول لمسافة تصل في بعض المناطق (1500) متر على امتداد السياج الفاصل للقطاع، حيث قامت باستهداف وتجريف الأراضي الزراعية، ومختلف المنشآت المدنية والسكانية والزراعية والصناعية في

---

[4] مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان الاحتلال ينتهك كل القواعد ومعاناة المدنيين تستمر وتتصاعد (تقرير حقوقي توثيقي يتناول المناطق الحدودية في قطاع غزة، ويوضح معاناة السكان المدنيين من بعد الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات القطاع). 2009/1/30، لمزيد من التفاصيل: http://www.mezan.org/post/10006

[5] انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير النصف سنوي للعام (2016) حول: انتهاكات قوات الاحتلال في المناطق المقيدة الوصول براً، الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/22387

نطاق (500) متر بنسبة (100%)، فيما جرفتها في نطاق (1000) متر بنسبة تصل إلى (75%)، وتمثل الأراضي في هذه المناطق ما نسبته (35%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة، و (15%) من إجمالي مساحة قطاع غزة [6]

ولم تتوقف محاولات قوات الاحتلال الإسرائيلي عن فرض المناطق مقيدة الوصول، بل وتستهدف العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية ورعاة الأغنام في تلك المناطق، حيث تتعمد إعاقة حركة الفلسطينيين في تلك المناطق وتدمير ممتلكاتهم؛ وأدت هذه الممارسات لإفقار سكان تلك المناطق، بعد أن دفعت المزارعين لزراعة المحاصيل الورقية التي لا تحتاج إلى الكثير من الرعاية المتواصلة عوضاً عن زراعة المحاصيل المعمرة، التي يتطلب الحفاظ عليها الكثير من المخاطر.

شكل رقم (1): خريطة للمناطق مقيدة الوصول

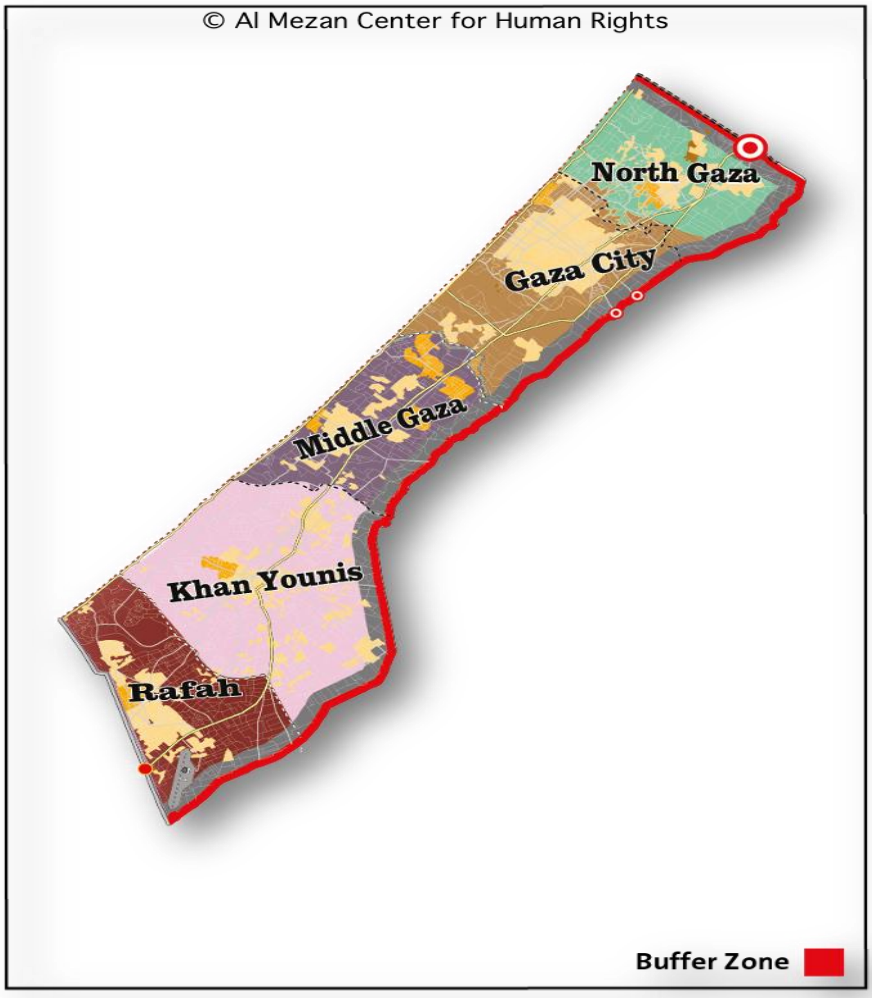

[6] انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير ممنوع الوصول– تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال النصف الأول من العام 2020م، الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/29000

الانتهاكات الإسرائيلية ضد المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المناطق مقيدة الوصول من خلال أعمال القتل، تدمير الممتلكات، الاعتقالات والمس بسبل العيش. وتزيد هذه الانتهاكات من معاناة السكان الذين يعيشون في المناطق القريبة من السياج الفاصل، والمهددين دائما بالتهجير القسري خاصة أولئك الذين يعيشون على بعد (500) متر من السياج الفاصل.

إن التدابير التي تنفذها سلطات الاحتلال للتحكم في الوصول إلى المناطق مقيدة الوصول تتضمن تنفيذ هجمات متعمدة ضد السكان أو الأشخاص المتواجدين في المنطقة باستخدام أساليب متنوعة، منها: استخدام الذخيرة الحية، الغارات والتوغلات داخل الأراضي الزراعية بالدبابات والجرافات، عمليات الرش الجوي للمواد الكيميائية على الحقول الزراعية، وفتح سدود المياه[7] التي تتسبب في حدوث فيضانات.

استخدام القوة المفرطة والمميتة:

تسعى سلطات الاحتلال لإنشاء منطقة عسكرية محظورة، ومن بين تدابيرها لتحقيق هذا الغرض وجود جنود الاحتلال بشكل دائم في أبراج مراقبة عسكرية خلف السياج الفاصل. وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال تلجأ في كثير من الأحيان إلى استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد المدنيين بما في ذلك إطلاق النار على المزارعين الفلسطينيين، الذين يعملون في أراضيهم الواقعة في المناطق مقيدة الوصول.

وبحسب توثيق مركز الميزان في الفترة التي يغطيها التقرير، فقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الانتهاكات وتخللها إطلاق نار وعمليات قصف. وبلغ عدد الحوادث إلى (1150) (أنظر الجدول 1). وتسبب استخدام القصف المدفعي والصاروخي والرصاص في المناطق مقيدة الوصول في قتل أربعة مزارعين كانوا يعملون في حقولهم (أنظر الجدول 2) وإصابة (11) آخرين موزعين على النحو الآتي: (4) إصابات من بينهم طفل، أصيبوا خلال عملهم في الحقول الزراعية، و(7) آخرين من بينهم (5) أطفال وسيدة أصيبوا بينما تصادف تواجدهم في محيط الأراضي الزراعية المستهدفة، (أنظر الجدول 2). أما بالنسبة للبنية التحتية الزراعية، فقد تضرر بئرين زراعيين.

يورد التقرير إفادة مشفوعة بالقسم حول استهداف المزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة بالقذائف المدفعية، حيث أفاد المزارع: أحمد سالم الشامي (24) عاماً، للمركز ما يلي:

> "ذهبت برفقة ثلاثة مزارعين آخرين للعمل في حقل تعود ملكيته لعائلة أبو نصيرة، عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم الجمعة الموافق 2018/3/30، ويقع في منطقة السريج "البركة" شرقي بلدة القرارة شرق خان يونس، ويبعد عن السياج الفاصل مسافة تقدر بين 1000–1200 متراً. بدأنا بحصد نبات "البقدونس" على أضواء كشاف سيارة أحد المزارعين وهي من نوع "سوزوكي" وهي تستخدم للنقل أيضاً. وبعد حوالي ساعة

[7] ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتراف أنها تفتح سدوداً أو حواجز مائية، بالرغم من متابعة المركز التي تؤكد أن الاندفاع الكاسح والمفاجئ للمياه لا يمكن أن يكون انسياب طبيعي.

.

ونصف انتهينا من قطف الكمية الأولى من البقدونس، ونقلناها إلى السيارة، وبعد ذلك ذهب اثنان من المزارعين في السيارة إلى أرض أخرى مزروعة بنبتة "الجرادة"، تبعد مسافة 500–700 متر تقريباً عن مكان تواجدنا. فيما بقي المزارع: عمر سمور، معي في الحقل نفسه، ارتحنا بضع دقائق، ثم استأنفنا عملنا دون إضاءة. وعند حوالي الساعة 3:50 فجراً، شاهدت وهجاً أحمراً يملأ المكان، ثم شعرت بضغط يدفعني عدة أمتار وسقطت على الأرض. شعرت بأني أصيبت في قدمي ويدي، وشاهدت الدخان والغبار يملآن المكان، ثمّ سمعت زميلي يناديني "ساعدني". كان يبعد عني مسافة 3 أمتار إلى الشرق، لم أتمكن من الوقوف فتدحرجت على الأرض حتى وصلته، وجدته ملقى على بطنه، حاولت حمله والوقوف، ففوجئت بوهج أحمر جديد– بعد أقل من دقيقة من الأول– وشعرت بشيء ما في ظهري، وبعد أن انقشع الغبار والدخان استخدمت مصباح الإنارة (الكشاف) في هاتفي المحمول (الجوال) لإنارة المكان، نظرت إلى مكان زميلي فشاهدته ملقى بلا حراك، تفقدته، فشاهدت الدماء تنزف من صدره، تحدثت إليه فلم يرد، اتصلت مباشرة بابن عمي كي يأتي لمساعدتنا، وأخبرته بما حدث، وطلبت منه الاتصال بالإسعاف لنقلنا من المكان. وبعد مرور حوالي 10 دقائق وصل زميلي بسيارة النقل، وحاول مساعدتنا، ولكني طلبت منه مساعدة زميلي عمر، فأخذ يتفقده. بعد مرور حوالي 30 دقيقة وصلت سيارتي إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني المكان، ونقلتني أنا وعمر إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، هناك أدخلوني إلى قسم الاستقبال والطوارئ وخضعت لفحوصات طبية، وتبيّن أنني مصاب بشظايا في الفخذين والذراع الأيمن والظهر، وقام الأطباء بتقديم العلاج اللازم لي ثم نقلوني إلى قسم الجراحة لاستكمال العلاج. علمت من الأطباء بأن زميلي "عمر سمور" وصل إلى المستشفى جثة هامدة وأعلن عن استشهاده فوراً جراء إصابته بشظايا في الصدر وأنحاء متفرقة من الجسم، وعلمت بعد ذلك بأن قوات الاحتلال استهدفتنا بقذيفتين مدفعيّتين، رغم أن المنطقة كانت هادئة خلال عملنا في الأرض، وأننا معتادون العمل في حصاد المزروعات في الأرض نفسها والأراضي المجاورة خلال أوقات الليل".

التوغلات والغارات:

تتمثل عمليات التوغل بقيام الجرافات والدبابات الإسرائيلية باجتياز السياج الفاصل الشرقي والشمالي لقطاع غزة، ومن ثم التحرك في المناطق مقيدة الوصول حتى مسافة 1,000 متر من السياج الفاصل، ويتخللها عمليات تسوية وتجريف وتقليب التربة في الأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل. وبحسب التقديرات، فإنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت قوات الاحتلال بتنفيذ (206) عملية توغل في المحافظات الخمس لقطاع غزة (أنظر الجدول 1)، أي بمعدل عملية توغل واحدة كل أسبوع على الأقل. وأثناء عمليات التوغل يضطر المزارعون الفلسطينيون إلى ترك أراضيهم خوفاً على حياتهم.

وبحسب مصادر رسمية، فإن المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية المتضررة من عمليات تسوية الأراضي في الفترة ما بين 2018 و2020 بلغت ألف وخمس وثلاثين ن دونم وتسعة وستين متراً مربعاً (دونم (أنظر الجدول 5). ومن حيث الخسائر المادية، فقد بلغ إجمالي الأضرار التي سببتها أعمال التسوية خلال فترة التقرير حوالي (1,189,802) دولار أمريكي (أنظر الجدول 5). وكان النصيب الأكبر لعمليات التسوية من بين محافظات قطاع غزة الخمس محافظة شمال غزة، والتي يحدها من الشرق والشمال السياج الفاصل حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية المتضررة فيها (593.68) دونما (أنظر جدول 5).

توغلت الجرافات العسكرية الإسرائيلية بتاريخ 2020/10/13م إلى مسافة تقدر بنحو (300) متر من السياج الفاصل داخل قطاع غزة، ودمرت المحاصيل الزراعية وشبكات الريّ في أراضٍ زراعية تقدر مساحتها بعشرات الدونمات، وكانت هذه العملية الأكثر ضرراً منذ عام 2014م. ووفق مصادر وزارة الزراعة في غزة فقد تضرر نتيجة عملية التوغل مصادر الرزق لـ (10) مزارعين على الأقل، وتقدر قيمة الضرر بنحو (32) ألف دولار على الأقل. [8]

وفي تطور جديد أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق تحذيراتها الهادفة إلى تكريس المنطقة العازلة، بعد أن توغلت آليات الاحتلال وضعت لوحات تحذيرية يحظر بموجبها على المزارعين فلاحة وزراعة الأراضي في المناطق القريبة من السياج الفاصل.

بتاريخ 16/ 12/ 2020م توغلت جرافات الاحتلال الإسرائيلية مخترقة السياج الفاصل شرق خانيونس حتى وصلت لمسافة (200) متر داخل الأراضي الزراعية في عبسان الكبيرة، خزاعة والفخاري، وقامت بتجريف الأراضي والمحاصيل الزراعية. وعند انتهائها من عملية التوغل، وضعت قوات الاحتلال لافتات مكتوبة باللغتين العربية والعبرية تطالب المزارعين الفلسطينيين بحصد محاصيلهم في المنطقة خلال مدة زمنية محددة وإلا ستقوم القوات بإزالتها[9]. وجرى تسجيل الحادث نفسه في اليوم التالي 17 ديسمبر، في أراضي المزارعين في محافظة رفح، في شرق بلدة الشوكة. ووفقاً لإفادة مشفوعة بالقسم أدلى بها أحد المزارعين للمركز حول الحادثة جاء فيها ما يلي:

> "أنا مستأجر قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها (300) دونم، تقع شرق بلدة الفخاري شرق محافظة خان يونس، وتبعد عن السياج الفاصل مسافة (100) متر. أقوم بزراعتها بالخضروات (البطاطا والبندورة والبصل)، ويعمل فيها حوالي (60) عاملاً. وفي الموسم الحالي، قمت بزراعة (60) دونماً بمحصول البطاطا، ونعمل على تجهيز باقي الأرض تمهيداً لزراعتها بمحصول البصل. في حوالي الساعة 7:00 صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/12/16، توجهت كعادتي إلى الأرض برفقة عدد من المزارعين لمتابعة أعمال الزراعة والاعتناء بالمزروعات. كانت المنطقة هادئة جداً خلال عملنا. بعد ساعتين شاهدت عدداً من الآليات والجرافات العسكرية الإسرائيلية تتوغل في المنطقة وكانت قادمة من جهة الشمال وتتحرك على امتداد السياج الفاصل. وشرعت بأعمال تسوية وتجريف، وخلال ذلك شاهدت مجموعة من جنود الاحتلال يترجلون من الآليات العسكرية، ووضعوا لافتات داخل الأرض على بعد حوالي (150) متر من السياج الفاصل، كما وضعوا لافتات مماثلة في عدد من الأراضي المجاورة، واستمرت الجرافات العسكرية بأعمال تسوية وتجريف في الأراضي المحاذية للسياج الفاصل لنحو ساعة ونصف، ثم غادرت المنطقة. وبعد أن ابتعدت الآليات العسكرية عن المكان، توجهت الى الطرف الشرقي من الأرض التي وضع جنود الاحتلال بها اللافتات، فشاهدت لافتات ورقية مثبتة على ألواح خشبية مكتوب عليها باللغتين العربية والعبرية: "أيها المزارع محاصيلك الزراعية اخترقوا المنطقة المسموحة للزراعة وإذا لم تنقل جميع المحاصيل في مهلة زمنية معينة سنعمل لإزالتها". مع العلم أن الأرض

---

[8] أرسلت جمعية چيشاه–مسلك ومركز عدالة ومركز الميزان رسالة عاجلة لوزير الأمن الإسرائيلي والمستشار القضائي للحكومة والنائب العام العسكري يطالبون فيها بوقف تدمير وتجريف الأراضي الزراعية في قطاع غزة، والتحقيق في التوغل الأخير وتعويض المزارعين بسبب الأضرار الفادحة التي سببتها قوات الاحتلال. مزيد من التفاصيل: راجع البيان الصحافي على الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/31073

[9] أنظر بيان صحفي لمركز الميزان بعنوان: "قوات الاحتلال تتوغل شرق غزة وتهدد وتحذر المزارعين من زراعة أراضيهم"، 17 ديسمبر 2020، على الرابط: http://mezan.org/post/31202

كما ذكرت سابقاً مزروعة بالبطاطا وتحتاج إلى حوالي (30) يوماً لنضوجها، وفي حال نفذت قوات الاحتلال تهديدها وأقدمت على تجريف وإزالة المحصول، سنتكبد خسائر تقدر بحوالي (50,000) دولار أمريكي".

الرش الجوي للمواد الكيميائية:

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي برش المواد الكيميائية على الأراضي الزراعية الفلسطينية في المناطق مقيدة الوصول، بشكل دوري منذ عام 2014م؛ بهدف تنظيف المنطقة. وتتذرع السلطات الإسرائيلية أن لهذه العمليات دوافعا أمنية. وتدعي أنها تهدف لإزالة الأعشاب الضارة التي تنمو في المناطق المحاذية للسياج الفاصل؛ وذلك لتسهيل مراقبة أي حركة في المناطق مقيدة الوصول[10].

وتشير المعطيات الواقعية، أن رش هذه المبيدات له آثار ضارة وخطيرة ويمكن أن تكون طويلة الأمد على المحاصيل، والبيئة، والصحة، وجودة التربة، والكائنات الحية في الأراضي الزراعية الفلسطينية في المناطق مقيدة الوصول[11]. وقد حذر مركز الميزان في عام 2018م من أن رش مبيدات الأعشاب الكيماوية تتلف بعض المحاصيل وتغير من لونها بشكل واضح. وفي الوقت نفسه، تمتص التربة الجافة المواد الكيميائية بسهولة، وبالتالي تغير من تركيبتها ويحتمل أن تسبب مزيداً من الضرر بزراعة المحاصيل في المستقبل[12]. وهذا يعني من الناحية العملية أن المناطق مقيدة الوصول براً هي ليست فقط مناطق محظورة، ولكن هناك مخاوف من أن تصبح مناطق يستحيل فيها نمو أي مزروعات في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الرش الجوي للمبيدات الكيميائية تتكرر مرتين في العام، الأولى بين شهري ديسمبر/ يناير، والأخرى في شهر أبريل، أي في موسمي الحصاد في الشتاء والصيف، عندما تكون أغلب المحاصيل على وشك الحصاد[13]. وتتعمد إسرائيل تنفيذ عمليات الرش عندما يكون اتجاه الرياح غربا من أجل ضمان الحاق الضرر بالمحاصيل الفلسطينية فقط وليس المحاصيل الإسرائيلية على الجانب الآخر من السياج.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نفذت سلطات الاحتلال (17) عملية رش للمبيدات على الأراضي الزراعية، وتسببت بأضرار في حوالي (4,936,867) متر مربع من الأراضي الزراعية بسبب الرش الجوي للمواد الكيميائية (أنظر جدول 4).

وبخصوص رش الحقول الزراعية في قطاع غزة بالمبيدات الزراعية أفاد المزارع: سعد خلف حبيب (51) عاماً المركز بما يلي:

---

[10] في ديسمبر 2015، أكدت قوات الاحتلال لصحفية 972+ الالكترونية أنها تقوم بعمليات الرش الجوي للمواد الكيميائية في المنطقة على طول السياج الفاصل لضمان عمليات أمنية مثالية مستمرة. المرجع متوفر فقط باللغة الانجليزية على الرابط: https://www.972mag.com/idf-admits-spraying-herbicides-inside-the-gaza-strip/115290/

[11] أنظر ورقة حقائق مركز الميزان بعنوان: "الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول في قطاع غزة"، 20 أبريل 2017، على الرابط: http://mezan.org/post/23462

[12] أنظر ورقة لمركز الميزان حول "الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول بقطاع غزة"، أبريل 2017: http://mezan.org/uploads/files/1491814185565.pdf

[13] أنظر بيان صحفي لمركز عدالة بعنوان: "مؤسسات حقوقية يطالبون بالتوقف عن عمليات الرش والكف عن تعريض حياة وممتلكات المواطنين والبيئة الطبيعية في غزة للخطر"، 16 يناير 2020، على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/9892

" توجه أبنائي عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/1/14م، للعمل في حقلنا الزراعي الكائن شمال شرق حي التفاح شرق مدينة غزة. وعند حوالي الساعة 7:20 شاهدت سحب من الدخان الأسود تنبعث من داخل السياج الفاصل، ومن واقع خبرتي بالمنطقة، هذه طريقة تقوم بها قوات الاحتلال لمعرفة اتجاه الريح قبل ارسال طائرات الرش الزراعية والشروع في عملية رش المبيدات على الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل. عند حوالي الساعة 7:30 صباحا، شاهدت طائرة صفراء اللون في سماء المنطقة الواقعة شرق السياج الفاصل تقوم برش المنطقة (وترشّها عادة بالمبيدات الكيماوية)، ثمّ شاهدت الطائرة تتجه الى الجانب الغربي من السياج بمسافة تقدر بحوالي (150) متر وقامت برش المنطقة الواقعة بين المقبرة الشرقية شرقي جباليا– شمالاً، حتى موقع ناحل عوز شرقي حي الشجاعية– جنوباً، واستمرت عملية الرش ما يقارب ثلاث ساعات. وتبدأ آثار رش الحقول الزراعية الفلسطينية بالظهور بعد ساعات، حيث تتلف المحاصيل. أصبحت قلقا بشأن زراعة أرضي مرة أخرى، لأني أخشى أن أتكبد خسائر جديدة".

الجدير بالذكر أن عمليات الرش تتكرر مرتين في السنة، وتستغرق الطائرات في العملية عدة ساعات، ويحرص قائد الطائرة على التحليق على ارتفاعات لا تتجاوز الـ (100) متر، ويكرر الرش بعد تقسيم المنطقة إلى مربعات؛ وذلك لضمان وصول المبيدات الكيماوية إلى الأرض، وتقوم بإفراغ حمولتها من ثم تعاود إلى داخل إسرائيل لملء الخزانات مرة أخرى بالمواد الكيميائية، حيث أفاد المزارع: رياض سليم حمد النسر (58) عاماً، بما يلي:

"توجّهت عند حوالي الساعة 7:15 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/01/15، إلى حقلي الزراعي الواقع شرق مخيم البريج في المحافظة الوسطى بقطاع غزة، للقيام بأعمال الزراعة ومتابعة العمال وهم حوالي 8 عمال من بينهم 5 من أبنائي. بدأت بتسميد (8) دونمات من الأرض؛ تمهيداً لزراعتها بالبقدونس، ويجاورها (17) دونماً مزروعة بقدونس وباذنجان. عند حوالي الساعة 7:30 شاهدت دخاناً كثيفاً أسوداً ينبعث من داخل السياج الفاصل شمال وجنوب مكان تواجدي. وعند حوالي الساعة 8:00 صباحاً سمعت صوت طائرات ثمّ شاهدت طائرة زراعية تتقدم نحو المنطقة الواقعة بمحاذاة السياج الفاصل، كان مسار الطائرة من الشمال للجنوب بمحاذاة السياج الفاصل، وقامت برش مبيدات زراعية– تعودت أن ترشّ مثلها في المنطقة في أوقات سابقة. وحسب خبرتي كمزارع في المنطقة عمليات الرش تتكرر مرتين سنوياً. شاهدت الطائرة ترشّ المكان على مراحل، وفي كل مرحلة تركّز عملية الرش بشكل قوي على مساحة تقدر بحوالي كيلومتر واحد فقط، وتستهدف المنطقة من خلال مربعات، ترشّ شمالاً وجنوباً أكثر من مرة، وتحلق على ارتفاع يقدّر بحوالي (100) متر، وتنتقل من مكان لآخر بعد أن تنهي المكان بالكامل. استمرت في الرش حتى وصلت المناطق الزراعية الكائنة شرق دير البلح جنوب المحافظة الوسطى، واستمرت عملية الرش لحوالي ثلاث ساعات، لاحظت أن الطائرة تغيب لمدة حوالي نصف ساعة كل ثلاث ساعات، ثم تعود مرة أخرى، وكأنها تتزود بالمبيدات ثم تعود لتكمل الرش. بعد انتهاء الرش بأيام يلاحظ المزارعون أن محاصيلهم قد تلفت؛ نتيجة المبيدات التي تستخدمها قوات الاحتلال خلال عمليات الرش".

فتح سدود مياه الأمطار:

يشكل فتح السدود أو الحواجز المائية[14]، والسماح باندفاع كميات كبيرة من المياه على نحو مفاجئ، واحدة من الممارسات التي تطبقها السلطات الإسرائيلية، لتقويض أنشطة المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول، وتتلاعب تلك السلطات بالتدفق الطبيعي للمياه إلى قطاع غزة بعد أن أنشأت عدة سدود داخل أراضيها لتسيطر على المياه وتحرم قطاع غزة من المصدر الطبيعي الرئيسي لتجديد المياه الجوفية.

وعندما تحتجز هذه السدود أو الحواجز المائية كمية من مياه الأمطار تتجاوز سعتها، تفتح السلطات الإسرائيلية هذه السدود، دون إنذار مسبق، وتتدفق المياه بشكل مفاجئ باتجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية في المناطق مقيدة الوصول؛ ما يتسبب بأضرار هائلة في المحاصيل الزراعية وفي المنازل والممتلكات أخرى. وبحسب توثيق مركز الميزان فقد بلغ عدد الحوادث خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7) حوادث فتح سدود المياه على الأراضي الزراعية، أسفرت عن وقوع أضرار في الأراضي الزراعية، تقدر مساحتها بحوالي (197,430) متر مربع (أنظر الجدول 4).

فتحت سلطات الاحتلال سدود مياه الأمطار في الفترة ما بين 5-9 يناير 2020، مرتين، وتسببت في إغراق مساحات كبيرة من الأراضي في الجزء الشرقي من محافظة شمال غزة. ونتيجة لذلك؛ تضررت المحاصيل، الدفيئات الزراعية، مزارع الدواجن، ومناحل شرق جباليا وبيت حانون[15]. وتم توثيق حوادث مشابهة على مدار السنوات الماضية في أجزاء أخرى من قطاع غزة، لاسيما في منطقة وادي غزة، حيث تم توثيق وقوع أضرار جسيمة في المنازل والأراضي والحقول في المنطقة المجاورة لها[16].

حول فتح قوات الاحتلال السدود المائية وإغراق الحقول الزراعية في قطاع غزة، أفاد المزارع: فايز منصور مصباح سكر (40) عاماً، المركز بالتالي:

"ذهبت عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2020/01/05م، إلى حقلي الزراعي الكائن شرقي حي التفاح شرق مدينة غزة، وعند وصولي الحقل تفاجأت بغرق معظم الحقول الزراعية في المنطقة المحاذة للسياج الفاصل بالمياه، وشاهدت سيلاً من المياه يأتي من جهة السياج الفاصل، وشاهدت المياه تغمر المحاصيل الخاصة بي ومحاصيل المزارعين المجاورين، وعدداً من خلايا النحل، حيث بدأت المياه تتجمع في مسطحات مائية (برك) بدءاً من منطقة (الطاقة) جنوباً حتى شرق جباليا شمالاً، ومن شارع (جكر) شرقاً، لمسافة تقدر بـ500 -700 متراً إلى الغرب. وبعد حضور طواقم وزارة الزراعة الفلسطينية تبيّن أن هذه المياه قادمة من الجانب الإسرائيلي، حيث قامت قوات الاحتلال بفتح سدود مياه الأمطار داخل السياج الفاصل، فاندفعت المياه المتجمعة تجاه المنطقة المحاذية للسياج الفاصل دون سابق انذار، وعلمت أن ذلك تسبب في وقوع خسائر مادية كبيرة لدى المزارعين. خسرت محصولي الذي زرعته في حقلي المستأجر، وكنت زرعته بالملفوف والبصل والقرنبيط والقمح وبعض المحاصيل

14 ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتراف أنها تفتح سدوداً أو حواجز مائية، بالرغم من متابعة المركز التي تؤكد أن الاندفاع الكاسح والمفاجئ للمياه لا يمكن أن يكون انسياب طبيعي.

15 أنظر بيان مركز الميزان "قوات الاحتلال تفتح مياه سدود الأمطار شرق غزة وتغرق مئات الدونمات من أراضي وممتلكات المواطنين"، 12 يناير 2020، على الرابط: http://mezan.org/post/29768

16 أنظر بيان مركز الميزان" قوات الاحتلال تفح سد وادي غزة وتغرق عشرات المنازل والممتلكات"، 19 يناير 2010، على الرابط: http://mezan.org/post/9485

لتغذية الماشية، جميع هذه المحاصيل تلفت بسبب فتح سدود مياه الامطار[17]، وبالإضافة الى (15) طناً من السماد كنت أحتفظ بها لاستخدامها".

الانتهاكات ضد المزارعات الفلسطينيات:

تلعب المزارعات والفلاحات الفلسطينيات دوراً رئيسياً في القطاع الزراعي في قطاع غزة، وتتعرض حياتهن وأمنهن للتهديد من جراء استخدام إسرائيل شبه اليومي للقوة العسكرية في المناطق مقيدة الوصول. وفي الفترة الممتدة من (2015 –2020) وثق مركز الميزان مقتل فلاحة واحدة وإصابة ثلاث أخريات، عندما حاولن الاقتراب من حقولهن في المناطق مقيدة الوصول. بالإضافة إلى ذلك، تكبدت (29) فلاحة خسائر وأضراراً في أراضيهن الزراعية، التي تقدر مساحتها ب (109,650) متر مربع. فيما أكدت (29) فلاحة عن حدوث أضرار بمحاصيلهن الزراعية ونجمت عن عمليات الرش الجوي الإسرائيلي ذات التركيز العالي من المبيدات الكيميائية على طول السياج الفاصل. كما عرقلت قوات الاحتلال وصول المزارعات إلى أراضيهن وممتلكاتهن الزراعية في (347) حادثة؛ بسبب التوغلات العسكرية في الفترة ذاتها[18].

أرقام واحصائيات حول الانتهاكات ضد المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول:

جدول (1): توزيع الانتهاكات في قطاع غزة حسب المحافظة (2018–2020)

المحافظة	توغلات	قصف/ إطلاق نار	رش المبيدات الكيميائية	فتح مياه السدود
شمال غزة	55	145	4	1
مدينة غزة	34	140	5	6
المحافظة الوسطى	47	304	4	0
خانيونس	45	439	3	0
رفح	25	122	1	0
العدد الاجمالي	206	1150	17	7

المصدر: قاعدة بيانات مركز الميزان.

جدول (2): توزيع القتلى والإصابات حسب المحافظات (2018–2020)

17 ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتراف أنها تفتح سدوداً أو حواجز مائية، بالرغم من متابعة المركز التي تؤكد أن الاندفاع الكاسح والمفاجئ للمياه لا يمكن أن يكون انسياب طبيعي.

18 ورقة حقائق مركز الميزان "واقع الفلاحات في قطاع غزة"، 15 أكتوبر 2020، على الرابط:
http://mezan.org/uploads/files/16027007911268.pdf

المحافظة	عدد القتلى	عدد المصابين				
		العدد الإجمالي للمصابين	المصابون داخل الحقول الزراعية	المصابون ممن تصادف مرورهم في المكان	منهم إصابات الاطفال	منهم إصابات نساء
شمال غزة	2	4	2	2	2	0
غزة	0	1	1	0	0	0
دير البلح	0	2	0	2	2	0
خان يونس	2	4	1	3	1	1
رفح	0	0	0	0	0	0
الإجمالي	4	11	4	7	5	1

المصدر: قاعدة بيانات مركز الميزان

جدول (3): توزيع الأراضي الزراعية المتضررة بالمتر المربع حسب نوع الانتهاك في جميع المحافظات (2018-2020)

شكل الانتهاك	2018	2019	2020
التجريف	0	5,500	59000
القصف الصاروخي/ المدفعي	29900	9600	0
عمليات الرش	1804700	0	3132167
فتح سدود المياه[19]	0	0	197430
إجمالي مساحة الأرض المتضررة.	1834600	15100	3388597

المصدر: قاعدة بيانات مركز الميزان

جدول (4): توزيع الأراضي المتضررة بالمتر المربع حسب محافظات قطاع غزة (2018-2020)

المحافظة	الأراضي الزراعية المتضررة من عمليات الرش	الأراضي المتضررة نتيجة فتح السدود
شمال غزة	837,800	13,400
مدينة غزة	2,123,961	184,030
المحافظة الوسطى	623,800	0
خانيونس	1,184,306	0
رفح	167,000	0

19

اجمالي المساحة المتضررة	4,936,867	197,430

المصدر: قاعدة بيانات مركز الميزان

جدول (5): الأراضي الزراعية المتضررة من عمليات التجريف (بالدونم) والخسائر المالية بالدولار الأمريكي (2018-2020)

المحافظة	2018		2019		2020	
	مساحة الأرض المتضررة	قيمة الأضرار بالدولار	مساحة الأرض المتضررة	قيمة الأضرار بالدولار	مساحة الأرض المتضررة	قيمة الأضرار بالدولار
شمال غزة	16.00	27,305	577.68	312,574	-	-
مدينة غزة	12.11	63,037	34.51	120,020	-	-
المحافظة الوسطى	-	-	19.50	109,785	-	-
خانيونس	14.56	48,560	69.81	215,983	84.00	184,985.00
رفح	141.45	71,930	63.07	25,615	3.00	10,007.50
المجموع	184.12	210,832	764.57	783,977	87	194,992.50
مجموع الأراضي المتضررة بالدونم 1,035.69						

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية، قطاع غزة (2020)

تداعيات الانتهاكات على القطاع الزراعي:

تلعب الزراعة دوراً مهماً في حياة الفلسطينيين، وتعتبر تاريخياً أكبر القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة. وأهم مصادر الدخل لعائلات المزارعين. ويساهم قطاع الزراعة بشكل كبير في زيادة الانتاج المحلي، ويوفر سيولة نقدية من خلال الصادرات وتلبية الحاجات الغذائية. وخلال الأعوام الأخيرة تراجع دور القطاع الزراعي بصورة ملحوظة بسبب مشكلتين أساسيتين: الأولى: فرض مناطق مقيدة الوصول بمحاذاة السياج الفاصل، والثانية: الحصار الإسرائيلي والإغلاق المفروض والمستمر منذ 13 عاماً.

كما نجم عن الإغلاق المفروض على قطاع غزة تداعيات خطيرة على القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص، الذي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وبحسب المعلومات التي قدمتها وزارة الزراعة الفلسطينية إلى مركز الميزان، فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لغزة شكلت (7.7%) في عام 2008م، قبل العدوان الإسرائيلي في عام 2008-2009 على القطاع، وانخفضت في عام 2019 إلى(5.02%)[20]، وتعوّق السياسات الإسرائيلية تنمية القطاع الزراعي بطرق متعددة، من بينها فرض قيود على استيراد مستلزمات زراعية أساسية مثل الأسمدة، خاصة تلك التي تحتوي على معدل نترات عالي، بالإضافة إلى مضخات الري، والآلات الزراعية، وتتذرع سلطات الاحتلال بأن هذه الأدوات والمواد "ذات استخدام ثنائي"، أي لها استخدامات عسكرية وأخرى مدنية.

[20] بيانات جمعها باحث مركز الميزان، باسم أبو جري، من وزارة الزراعة الفلسطينية.

وبالإضافة إلى معاناتهم من القيود على استيراد المستلزمات الزراعية، يواجه المزارعون الفلسطينيون أيضا صعوبات رئيسية في تصدير منتجاتهم الزراعية خارج قطاع غزة، بحيث تمنع سلطات الاحتلال تصدير المنتجات الزراعية بحرية من قطاع غزة إلى الأسواق الخارجية. على سبيل المثال، معبر كرم أبو سالم، المعبر التجاري الوحيد في قطاع غزة، الذي يستورد ويصدر من خلاله القطاع إلى دولة الاحتلال والضفة الغربية وبقية دول العالم، يفتقر المعبر إلى الممرات المبردة التي تستخدم لتأمين نقل المنتجات الزراعية. وفي الوقت نفسه، تطلب السلطات الإسرائيلية من المصدّرين وضع ملصق على كل صندوق داخل شاحنة المنتجات، وفي حال عثر قسم التفتيش الإسرائيلي على أي صندوق بدون ملصق عند المعبر، يأمروا بإرجاع الحمولة كاملة.

وتشير وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أنه بالرغم من سماح السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تصدير بعض المنتجات الزراعية، إلا أنها ما زالت تمنع المزارعين الفلسطينيين من تصدير المنتجات التالية: الخضروات الورقية، الجزر، البصل، والبطاطا، في حين أن البطاطا الحلوة مسموح بها إلى أسواق الضفة الغربية ولكن يحظر تصديرها إلى إسرائيل[21]. علاوة على ذلك ارتفعت تكلفة النقل، حيث ارتفعت تكلفة الشاحنة من (1,000) شيكل إسرائيلي (حوالي 300 دولار أمريكي)، إلى (5,000– 6000) شيكل (حوالي 1,790 ,1,500 دولار أمريكي).

وبالإضافة إلى الانتهاكات والمعوقات الإسرائيلية، يعاني المزارعون الفلسطينيون من تحديات داخلية تتمثل في نقص موارد المياه وتلوث المياه الجوفية. ويعتمد القطاع الزراعي على مياه الريّ كأحد مدخلات الإنتاج الرئيسية، ويتوقف توفره على خدمة التيار الكهربائي اللازم لتشغيل الآبار وضمان تدفق المياه في الأنابيب الرئيسية والفرعية. وجدير بالذكر أن الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة خصوصاً تواجه ندرة في المياه؛ بسبب سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية واستهداف الآبار الزراعية وتدميرها؛ ونتيجة تغيّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتكرار دورات الجفاف وتباين في توزع وشدة كمية الأمطار. من جهة أخرى تراجعت إمكانية التسويق وتخزين المنتجات الزراعية؛ نظراً لتعذر تشغيل الثلاجات المستخدمة في حفظ الأطعمة والسلع الغذائية خاصة وأن الأزمة الأخيرة تفاقمت مع حلول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة[22].

ويواجه قطاع غزة عجزاً مزمناً في الطاقة الكهربائية، طالت بآثارها السلبية القطاعات الاقتصادية كافة، ولاسيما الزراعة. وبسبب أزمات المياه والكهرباء المستمرة، والتي تصاعدت في أغسطس 2020 عندما بعد أن شددت إسرائيل الإغلاق[23]، تكبد القطاع الزراعي خسائر جسيمة؛ بسبب اعتماد المزارعين الكامل على الكهرباء في ري محاصيلهم وعدم مقدرتهم على استخدام بدائل أخرى، مثل المولدات أو البطاريات؛ بسبب تكلفتها العالية.

هذه الانتهاكات والتحديات جعلت الكثير من المزارعين مترددين في فلاحة أراضيهم والاستفادة منها، حيث شكلت الانتهاكات الإسرائيلية المعوّق الرئيسي كون ممارستها وانتهاكاتها تعرض ممتلكات المزارعين وحياتهم للخطر.

آثار جائحة كورونا على القطاع الزراعي:

---

[21] تم الحصول على المعلومات خلال مقابلة أجراها باحث مركز الميزان باسم أبو جري في 18 ديسمبر 2018، مع المهندس تحسين السقا، مدير التسويق في وزارة الزراعة.

[22] أنظر ورقة حقائق حول: واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/24129

[23] أنظر بيان مركز الميزان: "مركز الميزان يحذر من كارثة انسانية نتيجة ارتفاع نسبة العجز في الطاقة الكهربائية"، 18 أغسطس 2020، على الرابط: http://mezan.org/post/30768

انعكست جائحة كورونا (كوفيد-19) سلبياً على الأنشطة الزراعية؛ نتيجة الإجراءات والإغلاقات التي اتخذتها السلطات المحلية في قطاع غزة كمحاولة للتصدي إلى انتشار الفايروس، وبتاريخ 24 أغسطس 2020، فرضت إغلاقا شاملاً للسيطرة على انتشار الفيروس بعد اكتشاف أول حالات مؤكدة للإصابة بالفيروس خارج مركز الحجر الصحي.

أثر الإغلاق وحظر التجوال سلبياً على المزارعين وحال دون وصولهم إلى أراضيهم، ومن ثم عوّق قدرتهم على زراعة وقطف وبيع المنتجات الزراعية. وفضلاً عن ذلك تسبب في إغلاق الأسواق المحلية وحظر الحركة بين المحافظات في قطاع غزة، ما خلق صعوبات جمّة للمزارعين في تصريف وبيع منتجاتهم محليا، واضطر الكثير منهم بيعها بأسعار أقل من الأسواق الواقعة خارج أحيائهم. وفي الوقت نفسه، حالت هذه المستجدات دون تأمين المستلزمات الضرورية من الأسمدة، والمبيدات، والبذور، وغيرها من المواد الأساسية والخدمات اللازمة لزراعة حقولهم.

وظهرت مؤشرات تراجع الأنشطة الزراعية وقيمتها في حجم الصادرات التي انخفضت مقارنة مع حجم الكميات المصدرة في الأعوام السابقة، وأكدت بيانات وزارة الزراعة أن حجم الصادرات من المنتجات الزراعية من قطاع غزة بلغ (39,394) طن في عام 2018م، و(55,860) طن في عام 2019م، و (43,027) في عام 2020م.

تم رفع الإغلاق الكامل الذي فُرض في 24 أغسطس بشكل جزئي في 6 سبتمبر 2020، وخففت السطات المحلية القيود في القطاع، عن تلك المناطق المصنفة بأنها مناطق موبوءة. ومنذ ذلك الحين، سُمح للسكان في المناطق غير الموبوءة، من الحركة من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساءا. ومع ذلك، ساهمت الحالة العامة التي سببها انتشار الفيروس في مضاعفة الأزمة الحرجة التي يعاني منها القطاع الزراعي.

الخاتمة :

في ضوء التحليلات المقدمة أعلاه، يمكن استنتاج أن المناطق مقيدة الوصول التي تفرضها إسرائيل–برا والمفصلة في هذا التقرير، وبحرا– هي مناطق عسكرية، يواجه فيها المدنيون وخاصة المزارعون والصيادون الخطر الشديد جراء استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة والمميتة، واستخدام الذخيرة الحية وإطلاق النار وتدمير الممتلكات، والمس بسبل العيش.

وتشير هذه الهجمات إلى نوايا إسرائيل، الهادفة إلى تعزيز سيطرتها على الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة. وتعمل هذه الممارسات على تعزيز الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية واخضاعهم داخل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي[24].

قتل خلال الفترة التي يغطيها التقرير (4) مزارعين، وأصيب (11) آخرين، من بينهم (5) أطفال وسيدة في المناطق مقيدة الوصول براً. وجراء استخدام إسرائيل شبه اليومي للقوة العسكرية في المناطق مقيدة الوصول تواجه الفلاحات والمزارعات معاناة كبيرة حيث قتلت فلاحة واحدة وأصيبت ثلاث أخريات، فيما تكبدت (29) فلاحة خسائر وأضرارا في أراضيهن الزراعية التي تقدر مساحتها ب (109,650) متر مربع. كما تعرضت المنشآت الزراعية لاعتداءات شديدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وبالإضافة إلى استهداف المدنيين، دمرت الهجمات الإسرائيلية وألحقت الضرر بالعديد من الممتلكات الفلسطينية.

ووفقا لتوثيق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توغلت الآليات الإسرائيلية (206) مرات، وسجل (1150) حادث قصف وإطلاق نار، بالإضافة إلى (17) حادثة رش المواد الكيميائية، و(7) حوادث فتح سدود المياه على الأراضي الزراعية. وتسببت تلك الهجمات بأضرار في (4,936,867) متر مربع من الأراضي الزراعية. كما أدى فتح السدود على نحو مفاجئ ودون إنذار مسبق إلى تضرر (197,430) متر مربع من الأراضي الزراعية. وخلال إحدى عمليات التوغل الأخيرة في ديسمبر 2020 قامت قوات الاحتلال بتثبيت لافتات في المناطق مقيدة الوصول تُحذر فيها المزارعين وتطالبهم بإزالة مزروعاتهم؛ مما أربك المزارعين وصاعد حالة الخوف في أوساط المجتمع الزراعي في قطاع غزة. يبرهن هذا التصرف عن نية إسرائيل في مواصلة هجماتها ضد المزارعين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من السياج الفاصل.

هذه الخاتمة مدعمة أيضا بحقيقة أنه خلال العام 2020، سجل المزارعون الفلسطينيون تصاعداً في الانتهاكات الإسرائيلية ومساحة أوسع من الأراضي الزراعية المتضررة مقارنة مع السنوات 2018 و2020م. وهذا يشير إلى أنه في حين كان العالم منشغلاً بفيروس كورونا المستجد، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين وممتلكاتهم في المناطق مقيدة الوصول. كما فاقمت أزمة انقطاع التيار الكهربائي من معاناة المزارعين، وحدّت من القدرة على تشغيل الآبار– خاصة في ظل ندرة المياه بسبب سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية، ونتيجة تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتكرار دورات الجفاف وتباين في توزيع وكثافة كميات الأمطار. ويحول دون إمكانية تخزين المنتجات الزراعية؛ نظراً لتعذر تشغيل الثلاجات.

وتسببت كل هذه العوامل، والتي من ضمنها أيضا القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد المستلزمات الزراعية وتعقيدات إجراءات التصدير لخارج قطاع غزة، تراجع دور القطاع الزراعي بصورة ملحوظة وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. طرأ على حجم الصادرات الزراعية لخارج قطاع غزة في العام 2020م انخفاض مقارنة مع عام 2019م بحوالي (12,000) طن، حيث اتحدت أزمة جائحة كورونا مع القيود الإسرائيلية. كما ساهمت الحالة العامة –التي سببها انتشار الفيروس، والإجراءات

[24] أنظر التقرير الموازي المشترك لهيئة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بشأن تقارير إسرائيل الدورية من السابع عشر إلى التاسع عشر، 12 نوفمبر 2019. التقرير متوفر باللغة الإنجليزية فقط. http://mezan.org/en/uploads/files/1573555716491.pdf

التي فرضتها السلطات بغزة– على حرية الحركة وإغلاق الأسواق في مضاعفة الأزمة الحرجة التي يعاني منها القطاع الزراعي، وضعفت القدرة المالية للمزارعين وتراجع مستوى الدخول.

وأخيرا، يمكن استنتاج حقيقية مفادها بأن هيمنة اسرائيل وتحكمها بموارد الشعب الفلسطيني_ والمتمثلة في استخدمها المنهجي وغير القانوني للقوة والتدابير التقييدية في المناطق مقيدة الوصول– ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويأتي كل ذلك في ظل نظام فصل عنصري شامل.

التوصيات:

يتواصل تعرض المناطق القريبة من الجدار الفاصل في قطاع غزة لاعتداءات مستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى عشرين عاماً. إن المجتمع الزراعي في المناطق مقيدة الوصول يجثو على ركبتيه؛ بسبب الظروف القاسية الناجمة عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العديد من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت مع انتشار الوباء. وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية اتجاه الشعب الفلسطيني والضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في قطاع غزة، وغيرها من الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية.
2. المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتجنيب القطاع الزراعي كافة العمليات العسكرية، وعدم استهداف وترويع وترهيب المزارعين، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج، وضمان حرية التبادل التجاري، والسماح للمزارعين بفلاحة وتنمية الأراضي الزراعية الواقعة بمحاذاة السياج الفاصل.
3. دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن تدعم القرارات التي تتناول الأسباب الرئيسية للظروف المؤدية إلى انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق مقيدة الوصول، وتسليط الضوء بشكل منهجي على المناطق مقيدة الوصول ومستوى التنمية الزراعية في تلك المناطق.
4. الاتحاد الأوروبي، ووفقا لمبادئه التأسيسية المتمثلة في احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، أن يفرض عقوبات على إسرائيل كما هو منصوص عليه في نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي، والالتزام ببنود احترام حقوق الانسان الواردة في المادة (2) من اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.
5. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وانطلاقاً من دعمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وميثاق روما، ونظام العدالة الجنائية الدولي، أن تدعم الجهود الرامية إلى فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الوضع في فلسطين.
6. المجتمع الدولي بدعم مشاريع الإغاثة التي تنفذها الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعية في المناطق مقيدة الوصول. وأن تبادر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، معالجة مشاكل التمويل لدى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة في المناطق مقيدة الوصول، وتقديم الدعم المالي لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى دعم المجتمعات المتضررة في القطاع الزراعي.
7. الخبراء في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، إجراء مزيد من التحقيق في الأزمة المستمرة في القطاع الزراعي في غزة وأسبابها الرئيسية، بما يتضمن تنفيذ بعثة ميدانية لقطاع غزة.

8. الاجراءات الخاصة في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، بإجراء مزيد من التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في المناطق مقيدة الوصول، بما يتضمن تنفيذ بعثة ميدانية لقطاع غزة.
9. السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للمزارعين الفلسطينيين المتضررين، بما فيها البنية التحتية المتعلقة بالمياه والكهرباء، وتسليط الضوء بشكل دوري ومنهجي على واقع المناطق مقيدة الوصول ومستوى التنمية الزراعية في هذه المناطق.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

يتحمل مركز الميزان وحده مسئولية محتوى هذا التقرير والذي لا يعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي